

سورة البقرة

مدنية، وهي مائتان وست وثمانون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الْم﴾

﴿الْم﴾: اعلم أنَّ الألفاظ التي يتهجى بها أسماء، مسمياتها الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم، فقولك: - ضاد - اسم سمي به: «ضه» من ضرب إذا تهجيته، وكذلك: «را، با»: اسمان؛ لقولك: «ره، به»؛ وقد روعيت في هذه التسمية لطيفة، وهي أن المسميات لما كانت ألفاظاً كاساميتها، وهي حروف وحدان والاسامى عدد حروفها مرتق إلى الثلاثة، اتجه لهم طريق إلى أن يدلوا في التسمية على المسمى فلم يغفلوها، وجعلوا المسمى صدر كل اسم منها كما ترى، إلا الألف فإنهم استعاروا الهمزة مكان مسمائها؛ لأنه لا يكون إلا ساكناً. ومما يضاهيها في إيداع اللفظ دلالة على المعنى: التهليل، والحوقة، والحيعة، والبسمة؛ وحكمها - ما لم تلها العوامل - أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفة كأسماء الأعداد، فيقال: «ألف لام ميم»، كما يقال: «واحد اثنان ثلاثة»؛ فإذا وليتها العوامل، أدركها الإعراب. تقول: هذه ألف، وكتبت ألفاً، ونظرت إلى ألف؛ وهكذا كل اسم عمدت إلى تأدية ذاته فحسب، قبل أن يحدث فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها، فحقك أن تلفظ به موقوفاً؛ ألا ترى أنك إذا أردت أن تلقى على الحاسب أجناساً مختلفة ليرفع حسابها، كيف تصنع، وكيف تلقيها أغفالاً من سمة الإعراب؟ فتقول: «دار، غلام، جارية، ثوب، بساط». ولو أعربت ركبت شططاً. فإن قلت: لم قضيت لهذه الألفاظ بالاسمية؟ وهلا زعمت أنها حروف كما وقع في عبارات المتقدمين؟ / ٧ قلت: قد استوضحت بالبرهان النير أنها أسماء غير حروف، فعلمت أن قولهم خليك بأن يصرف إلى التسامح، وقد وجدناهم متسامحين في تسمية كثير من الأسماء التي لا يقدر إشكال في اسميتها كالظروف وغيرها بالحروف، مستعملين الحرف في معنى الكلمة، وذلك أن قولك: «ألف»: دلالة على أوسط حروف: «قال، وقام» دلالة «فرس» على الحيوان المخصوص، لا فضل فيما يرجع إلى التسمية بين الدالتين؛ ألا ترى أنَّ الحرف: ما دلَّ على معنى في غيره، وهذا كما ترى دال على معنى في نفسه؛ ولأنها متصرف فيها بالإمالة كقولك: «با، تا». وبالتفخيم كقولك: «يا، ها»، وبالتعريف، والتنكير، والجمع والتصغير، والوصف، والإسناد، والإضافة، وجميع ما للأسماء المتصرفة. ثم إني عثرت من جانب الخليل على نص في ذلك. قال سيويو: قال الخليل: يوماً - وسأل أصحابه -:

«كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف^(١) التي في لك، والباء التي في ضرب؟» فقيل: نقول: «باء، كاف»، فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: «كه، به». وذكر أبو علي في كتاب: «الحجة» في: (يس): وإمالة يا، أنهم قالوا: يا زيد، في النداء؛ فأمالوا وإن كان حرفاً، قال: فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمال من الحروف من أجل الياء، فلأن يميلوا الاسم الذي هو «يس» أجدر؛ ألا ترى أن هذه الحروف أسماء لما يلفظ بها؟ فإن قلت: من أي قبيل هي من الأسماء، أمعربة أم مبنية؟ قلت: بل هي أسماء معربة، وإنما سكنت سكون «زيد وعمرو وغيرهما» من الأسماء، حيث لا يمسها إعراب، لفقد مقتضيه وموجبه. والدليل على أن سكونها وقف وليس ببناء: أنها لو بنيت لحذى بها حذو: «كيف، وأين، وهؤلاء». ولم يقل: «ص، ق، ن» مجموعاً فيها بين الساكنين. فإن قلت: فلم لفظ المتهجى بما آخره ألف منها مقصوراً، فلما أعرب مدّ فقال: هذه «باء، وياء، وهاء» وذلك يخيل أن وزانها وزان قولك: «لا» مقصورة؛ فإذا جعلتها اسماً مددت، فقلت: كتبت «لاء»؟ قلت: هذا التخيل يضمحل بما لخصته من الدليل؛ والسبب في أن قصرت متهجاة، ومدت حين مسها الإعراب: أن حال التهجى خليقة بالأخف الأوجز، واستعمالها فيه أكثر. فإن قلت: قد تبين أنها أسماء لحروف المعجم، وأنها من قبيل المعربة، وأن سكون أعجازها عند الهجاء لأجل الوقف، فما وجه وقوعها على هذه الصورة فواتح للسور؟ قلت: فيه أوجه: أحدها وعليه إطباق الأكثر: أنها أسماء السور. وقد ترجم صاحب الكتاب الباب الذي كسره على ذكرها في حد ما لا ينصرف به «باب أسماء السور»، وهي في ذلك على ضربين: أحدهما ما لا يتأتى فيه إعراب، نحو: «كهيعص، والمّر»، والثاني: ما يتأتى فيه الإعراب، وهو إما أن يكون اسماً فرداً كـ «ص، ق، و ن»، أو أسماء عدة مجموعها على زنة مفرد كـ «حم، وطس، ويس»؛ فإنها موازنة لـ «قائيل وهابيل»، وكذلك «طسم» يتأتى فيها أن تفتح نونها، وتصير ميم مضمومة إلى «طس» فيجعل اسماً واحداً؛ كدارا بحرد؛ ٧ب فالنوع الأول: محكى ليس إلا؛ وأما النوع الثاني: فسائغ فيه الأمران: الإعراب، والحكاية؛ قال قاتل محمد بن طلحة السجاد، وهو شُرَيْحُ بن أوفى العبسي^(٢): [من الطويل]

(١) قال محمود رحمه الله: «وقد سأل الخليل أصحابه كيف ينطقون بالكاف... إلخ». قال أحمد رحمه الله: وسألهم أيضاً كيف ينطقون بالقاف من يقبل؟ فقالوا: قاف، كقولهم الأول، فأجابهم كجوابه الأول وقال: أما أنا فأقول: اقه، فالحق رضي الله عنه أولاً هاء السكت؛ لأن الحرف المنطوق به متحرك، وثانياً همزة الوصل؛ لأنه ساكن.

(٢) قوله «قال قاتل محمد بن طلحة... إلخ» هكذا نسبه البخاري لشريح في تفسير غافر. ولفظه: ويقال إن (حم) اسم. لقول شريح بن أبي أوفى، فذكره. ونسب ذلك لغير شريح، ففي الطبقات لابن سعد والمستدرک للحاكم من رواية الواقدي عن محمد بن الضحاك بن عثمان عن أبيه قال: =

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمُحُ شَاجِرٌ فَهَلَا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدُمِ^(١)؟
فأعرب حاميم ومنعها الصرف، وهكذا كل ما أعرب من أخواتها؛ لاجتماع سببي منع الصرف فيها، وهما: العلمية، والتأنيث.

والحكاية: أن تجيء بالقول بعد نقله على استبقاء صورته الأولى؛ كقولك: «دعني من تمرتان»، وبدأت بالحمد لله، وقرأت: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] قال: [من الوافر]
وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرُّكُضِ الْمُعَارِ^(٢)

= كان محمد بن طلحة يوم الجمل مع أبيه. فنهى علي رضي الله عنه عن قتله. وقال: من رأى صاحب البرنس الأسود فلا يقتله - يعنيه - فقتله رجل من بني أسد بن خزيمة يقال له: طلحة بن مدلج، وقيل: شداد بن معاوية العبسي. وقيل عصام بن مقشعر وعليه الأكثر. وهو الذي يقول في قتله. فذكره. قلت: وهو من جملة أبيات. أولها:

(١) وأشعث قوام بآيات ربه
وأشعث قوام بآيات ربه
شككت له بالرمح جيب قميصه
على غير شيء غير أن ليس تابعا
يذكرني حاميم والرمح شاجر
قليل الأذى فيما ترى العين مسلم
قليل الأذى فيما ترى العين مسلم
فخز صريعاً لليدين وللهم
عليا ومن لا يتبع الحق يظلم
فهلا تلا حاميم قبل التقدم

لشريح بن أوفى العبسي يوم الجمل، حين أمر أبو طلحة محمد بن طلحة أن يبرز للقتال، وكان من قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان كلما حمل عليه رجل قال: نشدتك بحم لما فيها من آية ﴿قُلْ لَا أَشْكُرُ عَلَيْكُمْ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ حتى حمل عليه العبسي فقتله وأنشأ يقول: ورب أشعث من أثر العبادة كثير القيام والعمل بآيات ربه، أو القيام في الليل بتلاوتها، قليل الأذى، وروي الكري: أي النوم، وروي القذافي: وهو ما يتساقط في العين فيغمضها: كنى بقلته عن قلة النوم فيما ترى العين: أي في رأي العين. شككت: أي خرقت له بالرمح جيب: أي طرف قميصه، كناية عن طعنه به في الصدر أو من خلفه حتى نفذ من صدره، أو نظمت وربطت جيب قميصه بصدرة مطروحا على يديه ووجهه. وعبر بالفم مبالغة في التنكيل؛ ولأنه أول ما يلقي الأرض من الوجه، وذلك بلا سبب غير أنه ليس تابعا لعلبي بن أبي طالب، وهكذا حال كل من لا يتبع الحق، وهو أنه يعاقب ويهان. يذكرني حاميم، والحال أن رمحي مختلط في ثيابه وأضلاعه. وقيل المعنى: والحال أن الرماح مختلطة والحرب قائمة، وقوله فهلا، فيه نوع توبيخ: أي كان من حقه أن يذكرني بها قبل التقدم للحرب.

وهو للأشتر النخعي في الاشتقاق ١٤٥، ولعدي بن حاتم الطائي في حماسة البحتري ص ٣٦، ولشريح بن أوفى العبسي في لسان العرب (حمم)، ولعصام بن مقشعر البصري في معجم الشعراء ص ٢٧٠، وبلا نسبة في الخصائص ١٨٣/٢، ولسان العرب (ندم)، والمقتضب ٢٣٨/١، ٣/٣٥٦.

(٢) وجدنا في كتاب بني تميم
يضممر بالأصائل فهو نهدي
كأن سراته والخيل شعث
أحق الخيل بالركض المعار
أقرب مقلص فيه اقورار
غداة وجيفها مسد مغار
=

وقال ذو الرمة: [من الوافر]

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحٍ انْتَجِعِي بِلالاً^(١)

- = كأن حفيف منخره إذا ما كتمن الربو كبير مستعار
- لبشر بن خازم الأسدي، وقيل للطرماح. والركض: ضرب الراكب دابته برجله، وعار الفرس: ذهب ههنا وههنا مرحاً عند انفلاته، وأعاره صاحبه فهو معار. قال أبو عبيدة: والناس يروونه أي يظنون المعار من العارية وهو خطأ. ويروى: المعار بكسر الميم. ويروى: يشمر، بدل يضم. والأصائل جمع أصيل كالآصال وهي أواخر النهار. أي يترك بلا علف من أول النهار فيجوع حتى يكون ضامر البطن في آخره، أو يهياً ويرسل للقتال في آخر النهار فما بال أوله. والنهد: غليظ الجنين مرتفع الأضلاع، والأقب، رقيق الخصر، والمقلص - كمعظم على اسم المفعول - المشمر المشرف طويل القوائم، ويجوز جعله على اسم الفاعل بمعنى المتشمر المكتنز اللحم. يقال: قلصه بالتشديد شمره، فقلص هو أيضاً: أي تشمر، ويقال قلصت الناقة كذلك: إذا استمرت على السير. والاقورار: رقة الجسم ونحافته. والسراة: أعلى الظهر. والوجيف: سرعة سير الخيل. والمسد: الحبل. شبه السراة به في الامتداد والصلابة، وقوله: والخيـل شعث، جملة حالية، والشعث جمع أشعث، أو شعث، وغداة: ظرف له. والحفيف: دوي الجرى والطيران. يقال: حف الفرس خفيفاً، وأحففته: إذا حملته على الحفيف، وضمير كتمن للخيـل. والربو: الزيادة وما ارتفع من الأرض، والنفـس العالي، وانتفاخ الفرس من عدو أو فزع. يقال منه: راب يربو، إذا أخذه الربو: أي إذا ضاقت مناخر الخيل عن إخراج النفس لعجزها، كان منخر فرسي واسعاً كالـكـير - وهو منفخة الحداد - لعلو نفسه وتردده. وجعله مستعاراً ليدل علي أنه تداولته الأيدي. يقول: وجدنا في كلام جدودنا هذا الكلام، فأحق مبتدأ، والمعار خبره، والجملة محكية محلها نصب بوجدنا.
- وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٧٨، وشرح اختيارات المفضل ١٤٣٩/٣، وللطرماح في ملحق ديوانه ص ٥٧٣، ولسان العرب (عير)، وتاج العروس (عير)، ٢٧٤ (عور)، ٢٨٢ (غور)، ولبشر أو للطرماح في شرح أبيات سيبويه ٣٢٣/٢، ولابن الطراوة في بغية الوعاة ٣٤١/٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٦٨/٩، وسر صناعة الإعراب ٢٣١/١، والكتاب ٣٢٧/٣، ولسان العرب (عير)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٥، والمقتضب ١٠/٤، ونوادر أبي زيد ص ٣٢.
- (١) لذي الرمة يمدح بلالاً أبا بريدة، وهما لقب وكنية لعامر بن أبي موسى الأشعري، كان أمير البصرة وقاضيه، وصيدح: اسم ناقة الشاعر. والناس رفع بالابتداء: أي سمعت هذا الكلام فحكاه على ما كان عليه، ولم ينصب الناس، لأنه يقتضي أن فعل الانتجاع مما يسمع وليس كذلك، لأنه بمعنى يرتحلون طالبين غيثاً، أو بمعنى يطلبون غيثاً أي مطراً أو كلاً نابتاً منه. وروي بنصب الناس، فيكون ينتجعون غيثاً: بمعنى يتكلمون بطلبه. وروي رأيت الناس. قال ابن القطاع: ولا يصح معه الرفع، وذلك لأن الرؤية لا تقع على اللفظ، وشبه تهيئتها وإعدادها للسير إليه ليسوقها أو سوقها إليه بأمره لها بالسير إليه، وطلبه لترتب السير على كل على طريق التصريح، ويجوز أنه شبهها بالعاقل فخاطبها بذلك على سبيل المكنية: أي اطلبي بلالاً، فإنه أنفع مما يطلبه الناس، ولما سمع بلال ذلك قال: يا غلام اعلف صيدح قتا ونوى، والقت: نوع من النبات الطري.
- ينظر ديوانه ص ١٥٣٥، وجمهرة اللغة ص ٥٠٣، وخزانة الأدب (١٦٧/٩)، ولسان العرب (١٦٨)، وسر صناعة الإعراب (٢٣٢/١)، وشرح التصريح (٢٨٢/٢)، ولسان العرب (صدح) (نجع)، والمقتضب (٤/١٠)، ونوادر أبي زيد ص ٣٢، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣٩٠). وخزانة الأدب (٢٦٨/٩)، =

وقال آخر: [من مجزوء الوافر]

تَنَادَوْا بِالرَّحِيلِ غَدًا وَفِي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي^(١)
وروي منصوباً ومجروراً. ويقول أهل الحجاز في استعلام من يقول: «رأيت زيدا»: «من زيدا؟» وقال سيبويه: سمعت من العرب: «لا من أين يا فتى». فإن قلت: فما وجه قراءة من قرأ: «ص، وق، ون» مفتوحات^(٢)؟ قلت: الأوجه: أن يقال: ذاك نصب وليس بفتح، وإنما لم يصحبه التنوين؛ لامتناع [الصرف] على ما ذكرت، وانتصابها بفعل مضمر؛ نحو: «أذكر»، وقد أجاز سيبويه مثل ذلك في: «حم، وطس، ويس» لو قرئ به. وحكى أبو سعيد السيرافي أن بعضهم قرأ: «يس». ويجوز أن يقال: حرّكت لالتقاء الساكنين، كما قرأ من قرأ: «وَلَا أَلْضَّالِينَ». فإن قلت: هلا زعمت أنها مقسم بها^(٣)؟ وأنها نصبت

= (٣٩٣)، وشرح الأشموني (٦٤٤/٣).

(١) روي الرحيل بالرفع على أنه مبتدأ، وغداً - أي في غد - خبره، وبالنصب: مصدر لفعل محذوف، وذلك كله على الحكاية. وروي بالجر على الأصل، وغداً. ظرف للرحيل، وفي ترحالهم: أي مع رحيلهم نفسي - أي روحي - فكان محبوبه أخذ روحه وغادره ميتاً لتعلق قلبه به، ويجوز أنه استعارها لمحبوبه على طريق التصريح، لأن به حياته وسروره، فكانه يموت بمفارقتها لاغتمامه. والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٦/٨)، ودرة الغواص ص ٢٣٩ وسر صناعة الإعراب ص ٢٣٢، والمحتسب ٢/٢٣٥، والمقرب ١/٢٩٣.

(٢) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت: فما وجه من قرأ ص وق ون مفتوحات... إلخ؟» قال أحمد رحمه الله تعالى: كلامه على الوجه الأول يوجب كونها معربة، وعلى الوجه الثاني يحتمل أن يكون أراد أن الفتحة - لالتقاء الساكنين - نشأت عن سكون الحكاية. فإنها إنما تحكى ساكنة مجردة من سمة الإعراب، فلا تكون الحركة إذا إعراباً. إذ لا مقتضى له مع الحكاية، ولا بناء إذ هي معربة عنده على هذا التقدير. ويحتمل أن يكون أراد أنها مبنية فتكون الحركة مثلها في أين وكيف حركة بناء، والأول هو الظاهر من مراده إذ حتم قبل أنها معربة، على أن سيبويه نص في كتابه على ما أورده بلفظه قال: وأما (ص) فلا يحتاج إلى أن يجعل اسماً أعجمياً، لأن وزنه في كلامهم. ولكنه يجوز أن يكون اسماً للسورة فلا يصرف. ويجوز أن يكون أيضاً (يس) اسمين غير متمكنين فيلزمان الفتح كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة للحركات نحو: كيف، وأين. وحيث، وأمس اهـ كلام سيبويه. وفيه رد على الزمخشري رحمه الله في حتمه أن تكون معربة وأن فتحها نصب أو لالتقاء الساكنين العارض للحكاية على ما ظهر من مقوله آنفاً، وسيأتي له أيضاً ما يدل على أنه لا يجوز بناؤها البتة. أقول: بعد تسليم أن الأول هو الظاهر من مراده، فما ذكره - حكاية عن سيبويه - غير وارد عليه، لأنه اختار أحد الوجهين.

(٣) قال محمود رحمه الله: «هلا زعمت أنها مقسم بها... إلخ؟» قال أحمد رحمه الله: وله البقاء على أنها منصوبة على القسم، وجعل الواو عاطفة على مذهب الخليل وسيبويه في أمثاله، ويسلك حيثن في العطف سبيل [من الطويل]:

..... ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فإن المقسم به وإن كان منصوباً لأنه محل يعهد وفيه الخبر، فعطف بالجر رعاية لذلك العهد، وههنا =

قولهم: «[نعم] الله لأفعلن»، و«أي الله لأفعلن»، على حذف حرف الجر، وإعمال فعل القسم^(١)؟ وقال ذو الرُّمَّة: [من الطويل]
 أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ أَلَّهُ نَاصِح^(٢)
 وقال آخر [من الوافر]:

فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثُّرَيْدُ^(٣)

قلت: إنَّ القرآن والقلم بعد هذه الفواتح محلوف بهما، فلو زعمت ذلك، لجمعت بين قسمين على مقسم واحد، وقد استكروها ذلك. قال الخليل في قوله عز وجل: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [الليل: ١ - ٣]: الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمنان الأسماء إلى الأسماء في قولك: «مررت بزيد

= أولى بالصحة منه بيت زهير المذكور لأن انتصاب المقسم به إنما نشأ عن حذف حرف الجر الذي هو أصل في القسم، وانتصاب خبر ليس أصل في نفسه، ليس ناشئاً عن حذف. غايته أن حرف الجر قد يصحب خبرها دخيلاً، فمراعاة الأصل أجدر من مراعاة العارض، فقد تحرر في فتح ص وجهان: أحدهما أن يكون إعراباً وهو إما جري على الوجه الذي أبداه الزمخشري، أو نصب على الوجه الذي نقلته عن سيويه، ثانيهما أنه لا إعراب ولا بناء وهو عروضة على الوقف في الحكاية.

(١) قال السمين الحلبي: وهذا ضعيف؛ لأن ذلك من خصائص الجلالة المعظمة، لا يشركها فيه غيرها. انتهى. الدر المصون.

(٢) ألا رب من قلبي له الله ناصح ومن قلبه لي في الظباء السوانح
 لذي الرمة. و«من» نكرة موصوفة. و«قلبي» مبتدأ. «الله» قسم نصب على حذف الجار وإعمال فعل القسم المقدّر. و«ناصر» خبر، والجملة صفة «من» و«السوانح» المسرعات جهة اليمين، كما أن «البوارح» المسرعات جهة الشمال. يقول: رب شخص قلبي له ناصر خالص والله. ورب شخص قلبه لي غير خالص بل نافر عني كأنه من الظباء المسرعات نفوراً. وأعاد الموصوف - وإن كان المقصود ذكر الصفة فقط - تنبيهاً على استقلال كل من الصفتين بقصد الإخبار به. هذا، ويحتمل أن المعنى: أن قلبه لي ناصر أيضاً؛ لأن بعض العرب يتيمن بالسوانح. وفيه تلويح بتشبيهه محبوبته بالظبية.

ينظر ملحق ديوانه ص ١٨٦١، والكتاب ٤٩٨/٣، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠٣/٩.

(٣) إذا ما الخبز تأدمه بلحسم فذاك أمانة الله الشريد
 «ما» زائدة. وأدم يَأْدم كضرب يضرب، إذا وفق وأصلح، وكذلك آدم بمد الهمزة، فتأدمه: تصلحه وتهيئه للأكل، وأمانة الله رفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: قسمي: أو نصب بفعل القسم المقدّر بعد حذف الجار. أي: أقسم بأمانة الله؛ أو جر بواو القسم مقدرة، لكن البصريون خصوا هذا بلفظ الجلالة. يقول: إذا كان الخبز مادوماً باللحم وممزوجاً به، فذلك هو الشريد دون ما عداه وحق أمانة الله.

ينظر الكتاب ٦١/٣، ٤٩٨، شرح المفصل ٩٢/٩، ١٠٤٢/١٢، اللسان: آدم، المخصص ١٣/١١٦، الأصول لابن سراج ٤٣٣/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١، الدر ٨٨/١ ولسان العرب (آدم).

وعمره»، والأولى بمنزلة الباء والتاء، قال سيبويه: قلت للخليل: فلم لا تكون الآخرين بمنزلة الأولى؟ فقال: إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء، ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر، فيكون كقولك: «بالله لأفعلن»، «بالله لأخرجن اليوم»، ولا يقوى أن تقول: «وحقك وحق زيد لأفعلن». والواو الأخيرة: واو قسم، لا يجوز إلا مستكراً. قال: وتقول «وحياتي ثم حياتك لأفعلن»؛ فثم ههنا بمنزلة الواو. هذا ولا سبيل فيما نحن بصدده إلى أن تجعل الواو للعطف؛ لمخالفة الثاني الأول في الإعراب. فإن قلت: فقدّرناها مجرورة بإضمار الباء القسمية لا بحذفها، فقد جاء عنهم: «الله لأفعلن» مجروراً، ونظيره قولهم: «لاه أبوك»؛ غير أنها فتحت في موضع الجر لكونها غير مصروفة، واجعل الواو للعطف، حتى يستتب لك المصير إلى نحو ما أشرت إليه. قلت: هذا لا يبعد عن الصواب، ويعضده ما روى/ ٨ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «أقسم الله بهذه الحروف» (١٢).

فإن قلت: فما وجه قراءة بعضهم «صّ وقّ» بالكسر^(١)؟ قلت: وجهها ما ذكرت من التحريك لالتقاء الساكنين، والذي يبسط من عذر المحرك: أن الوقف لما استمرّ بهذه الأسماء، شاكلت لذلك ما اجتمع في آخره ساكنان من المبنيات، فعوملت تارة معاملة «الآن» وأخرى معاملة «هؤلاء». فإن قلت: هل تسوّغ لي في المحكية مثل ما سوّغت لي في المعربة^(٢) من إرادة معنى القسم؟ قلت: لا عليك في ذلك، وأن تقدّر حرف القسم

١٢ - رواه الطبري في تفسيره (٢٠٧/١) رقم (٢٣٦) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس. وذكره في الدر المنثور (٥٤/١) وعزاه إلى ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في الأسماء والصفات.

قال الحافظ بن حجر في «تخريج الكشاف»: موقوف. رواه البيهقي في الأسماء والصفات من طريق معاوية بن صالح عن علي بن طلحة عنه: بلفظ «الحروف المقطعة في أوائل السور كلها أقسام أقسم الله بها»، ورواه ابن مردويه من هذا الوجه في تفسير طه. قال: «طه وأشباهها قسم أقسم الله بها». وهي من أسماء الله تعالى. انتهى.

(١) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت فما وجه قراءة بعضهم صّ وقّ بالكسر... إلخ؟» قال أحمد رحمه الله: وهذا تحقق لك مخالفته لما نقلته من نص سيبويه من أنها غير متمكنة، ويدلّك على أن فتحها التي قال قبل إنها لالتقاء الساكنين فتحة بناء، أنه إنما أراد السكون العارض في الحكاية لا سكون البناء وهو مخالف لنص سيبويه كما نهت عليه أيضاً.

(٢) قال محمود رحمه الله: «هل تسوّغ لي في المحكية إرادة القسم كما سوّغت لي في المعربة... إلخ؟» قال أحمد رحمه الله: وقد منع الزمخشري أن يكون صّ منصوباً على القسم لما تقدم، وأجاز أن يكون حم في الحديث المذكور منصوبة على القسم، بخلاف حم في القرآن، فتلك يتعين أن يكون نصبها على إضمار الفعل، أو مجرورة على القسم. وأما النصب مع القسم فلا يجيزه إلا =

مضمراً في نحو قوله عز وجل: ﴿حَمَّ﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿١﴾ [الدخان: ١، ٢]، كأنه قيل: أقسم بهذه السورة، وبالكتاب المبين: إنا جعلناه. وأما قوله ﷺ: «حَمَّ لَا يُنْصَرُونَ» (١٣) فيصلح أن يقضى له بالجزء والنصب جميعاً على حذف الجار وإضمامه. فإن قلت: فما معنى تسمية السور بهذه الألفاظ خاصة؟ قلت: كأن المعنى في ذلك الإشعار، بأن الفرقان ليس إلماً عربية معروفة التركيب من مسميات هذه الألفاظ، كما قال - عز من قائل -: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]. فإن قلت: فما بالها مكتوبة في المصحف على صور

١٣ - أخرجه الترمذي (١٩٧/٤): كتاب فضائل الجهاد باب ما جاء في الشعار، حديث (١٦٨٢)، وأبو داود (٣٣/٣) كتاب الجهاد: باب الرجل ينادي بالشعار، حديث (٢٥٩٧)، والحاكم في مستدركه (١٠٧/٢) من طريق المهلب بن أبي صفرة عمن سمع النبي - ﷺ - . وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إلا أن فيه إرسال، والرجل الذي لم يسمه المهلب بن أبي صفرة البراء بن عازب. وأخرجه أحمد (٢٨٩/٤)، والنسائي في الكبرى (١٥٧/٦ - ١٥٨) كتاب عمل اليوم والليلة: باب كيف الشعار حديث (١٠٤٥١ - ١٠٤٥٢)، والحاكم في مستدركه (١٠٧/٢) موصولاً عن البراء. والحديث له شواهد من حديث أنس، وشيبة بن عثمان الحجبي، وأبي دجاجة الأنصاري. ● أما حديث أنس: فقد أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (٥٧٧/٤) حديث رقم (٣٩٩٠). وذكره الهشمي في مجمع الزوائد (١٨٦/٦): كتاب المغازي والسير: باب غزوة حنين، وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أحمد بن محمد بن القاسم وهو ضعيف. وعزاه الزيلعي في تخريج الكشاف (٣٦/١) إلى أبي نعيم في دلائل النبوة وابن مردويه في تفسيره. ● أما حديث شعبة بن عثمان الحجبي، فقد أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٣٥٨/٧) حديث برقم (٧١٩٢).

● أما حديث أبي دجاجة؛ فقد أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (١١٨/٧) جماع أبواب نزول الوحي... باب ما يذكر من حرز أبي دجاجة... وذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٣٤٧/٢ - ٣٤٨). وقال: حديث موضوع.

قال الحافظ ابن حجر في تخريج الكشاف:

أخرجه أصحاب السنن الثلاثة من رواية المهلب عمن سمع النبي - ﷺ - يقول: «إن بيتكم العدو فليكن شعاركم حم لا يبصرون»، قال الحاكم: المبهمة هو البراء بن عازب - رضي الله عنهما - ثم أخرجه كذلك، وهو في النسائي - أيضاً، وفي الباب عن أنس - رضي الله عنه - في الأوسط للطبراني، وفي الدلائل لأبي نعيم عنه في غزوة حنين، وعن شعبة بن عثمان في الطبراني - أيضاً - وعن أبي دجاجة الأنصاري في آخر الدلائل للبيهقي، في حديث طويل. انتهى.

= في الحديث، والفرق عنده أن المانع من إجازته في القرآن مجيء المعطوف بعده مخالفاً له في الإعراب، إذ المعطوفات كلها مجرورة، ويتعذر عنده القسم في الثواني خوفاً من جمع قسمين على مقسم واحد، ولا كذلك الحديث فإنه لم يأت بعده ما يباه؛ فلذلك خص جواز هذا الوجه بالحديث. وأما على الوجه الذي أوضحته فيعم جواز ذلك القرآن والحديث جميعاً.

الحروف^(١) أنفسها، لا على صور أساميها؟ قلت: لأنّ الكلم لما كانت مركبة من ذوات الحروف، واستمرت العادة متى تهجيت ومتى قيل للكاتب: اكتب «كيت وكيت» أن يلفظ بالأسماء، وتقع في الكتابة الحروف أنفسها، عمل على تلك الشاكلة المألوفة في كتابة هذه الفواتح، وأيضاً فإن شهرة أمرها، وإقامة السن الأسود والأحمر لها، وأنّ اللفظ بها غير متهجاة لا يحلى بطائل منها^(٢)، وأنّ بعضها مفرد لا يخطر ببال غير ما هو عليه من مورده، أمنت وقوع اللبس فيها^(٣)، وقد اتفقت في خط المصحف أشياء خارجة عن القياسات التي بني عليها علم الخط والهجاء؛ ثم ما عاد ذلك بضير ولا نقصان؛ لاستقامة اللفظ، وبقاء الحفظ، وكان أتباع خط المصحف سنة لا تخالف. قال عبد الله بن درستويه في كتابه: «المرجم بكتاب الكتاب المتمم»: في الخط والهجاء خطان لا يقاسان: خط المصحف، لأنه سنة، وخط العروض؛ لأنه يثبت فيه ما أثبتته اللفظ ويسقط عنه ما أسقطه. الوجه الثاني: أن يكون ورود هذه الأسماء هكذا مسرودة على نمط التعديد^(٤)، كالإيقاظ وقرع العصا لمن تحدّى بالقرآن وبغرابة نظمه؛ وكالتحريك للنظر في أن هذا المتلو عليهم وقد

(١) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت: فما بالها مكتوبة في المصحف على صورة الحروف... إلخ؟ قال أحمد رحمه الله: على هذا المعنى من خروج خط المصحف عن قياس الخط اعتمد القاضي رضي الله عنه في كتاب الانتصار، في الجواب عما نقل عن عثمان رضي الله عنه: أن عكرمة لما عرض عليه المصحف وجد فيه حروفاً من اللحن فقال: لا تغيروها فإن العرب ستقيمها بالسنتها. فلو كان الكاتب من ثقيف والممثل من هذيل لم يوجد فيه هذه الحروف، قال القاضي: وإنما قال عثمان رضي الله عنه ذلك؛ لأن ثقيفاً كانت أبصر بالهجاء، وهذيلاً كانت تظهر الهمزة. والهمزة إذا ظهرت في لفظ الممثل كتبها الكاتب على صورتها فما أراد عثمان رضي الله عنه إلا أن تلك الحروف كتبت على خلاف قياس الخط، مثل كتابة: الصلوة، والزكوة، بالواو لا بالالف؛ قال القاضي: وإنما أخذ الله على الحفظة أن لا يغيروا التلاوة. أما الخط فلم يأخذ عليهم رسماً بعينه، حتى لا يسوغ الخروج من قياس رسم خاص من رسوم بالخط اهـ كلامه.

(٢) قوله «لا يحلى بطائل منها» في الصحاح: وقولهم لم يحل منه بطائل: أي لم يستفد منه كبير فائدة ولا يتكلم به إلا مع الجحد. (ع)

(٣) قوله «أمنت وقوع اللبس فيها» أي تلك الأمور الأربعة، أمنت القارئ. وقوع اللبس في الفواتح. (ع)

(٤) قال محمود رحمه الله: «الوجه الثاني أن يكون ورود هذه الأسماء هكذا مسرودة على نمط التعديد... إلخ» قال أحمد رحمه الله: إنما أردت هذا الفصل في كلام الزمخشري؛ لأنه غاية الصناعة، ونهاية البراعة، لولا الإخلال بلطيفة لو سلكتها لتمت فصاحته. وهي أنه بنى أول الكلام على النفي وطول فيه، حتى انتهى إلى الإثبات، فكان أول الكلام رهيناً لآخره على الضد متى ينقضي على البعد، فهو كما انتقد على أبي الطيب قوله في الخيل [من البسيط]:

ولا ركبت بها إلا إلى ظفر ولا حصلت بها إلا على أمل

فإنه صدر الصدر والعجز بما صورته الدعاء على المخاطب في العرض مستدركاً بعد. وإنما يؤاخذ بهذا مثل أبي الطيب والزمخشري لأن لهما في مراتب الفصاحة علواً يفتن السامع لمثل هذا النقد.

عجزوا عنه عن آخرهم كلام منظوم من عين ما ينظمون منه كلامهم، ليؤديهم النظر إلى أن يستيقنوا أن لم تتساقط مقدرتهم دونه، ولم تظهر معجزتهم^(١) عن أن يأتوا بمثله بعد المراجعات المتطاولة، وهم أمراء الكلام، وزعماء الحوار، وهم الحراس على التساجل^(٢) في اقتضاب الخطب، والمتهاكون على الافتنان في القصيد والرجز، ولم يبلغ من الجزالة وحسن النظم المبالغ التي بزت بلاغة^(٣) كل ناطق، وشقت غبار كل سابق، ولم يتجاوز الحد الخارج من قوى^(٤) الفصحاء، ولم يقع وراء مطامح أعين البصراء؛ إلا ٨/ب لأنه ليس بكلام البشر، وأنه كلام خالق القوى والقدر. وهذا القول من القوة والخلقة بالقبول بمنزل، ولناصره على الأول أن يقول: إن القرآن إنما نزل بلسان العرب، مصبوحاً في أساليبهم واستعمالاتهم، والعرب لم تتجاوز ما سموا به^(٥) مجموع اسمين، ولم يسم أحد منهم بمجموع ثلاثة أسماء وأربعة وخمسة، والقول بأنها أسماء السور حقيقة: يخرج إلى ما ليس في لغة العرب، ويؤدي أيضاً إلى صيرورة الاسم والمسمى واحداً. فإن اعترضت عليه بأنه قول مقول على وجه الدهر، وأنه لا سبيل إلى رده، أجابك بأن له محملاً سوى ما يذهب إليه، وأنه نظير قول الناس: «فلان يروي، قفا نبك، وعفت الديار، ويقول الرجل لصاحبه: ما قرأت؟ فيقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] و﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ١] و﴿يُؤَيِّدُكُمُ اللَّهُ فِي أَزْلَدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] و﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]. وليست هذه الجمل بأسامي هذه القصائد وهذه السور والآي، وإنما تعني رواية القصيدة التي ذاك استهلالها، وتلاوة السورة أو الآية التي تلك فاتحتها. فلما جرى الكلام على أسلوب من يقصد التسمية، واستفيد منها ما يستفاد من التسمية، قالوا ذلك على سبيل المجاز دون الحقيقة. وللمجيب عن الاعتراضين على الوجه الأول أن يقول: التسمية بثلاثة أسماء فصاعداً، مستنكرة لعمرى، وخروج عن كلام العرب، ولكن إذا جعلت اسماً واحداً على طريقة: «حضر موت»، فأما غير مركبة منشورة نثر أسماء العدد فلا استنكار فيها؛ لأنها من باب التسمية بما حقه أن يحكى حكاية، كما سموا: بـ: «تأبط شراً»، وبرق نحره، وشاب قرناها. وكما لو سمي بـ: «زيد منطلق، أو بيت شعر». وناهيك بتسوية سيويه بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر، وبين التسمية بطائفة من أسماء حروف المعجم، دلالة

(١) قوله «ولم تظهر معجزتهم» لعله بفتح الميم والجيم مقابل مقدرة. (ع)

(٢) قوله «على التساجل» أي التفاخر بأن تصنع مثل صنعه في جري أو سقي، وأصله من السجل:

بمعنى الدلو الذي فيه ماء. واقتضاب الخطب: ارتجالها: أفاده الصحاح. (ع)

(٣) قوله «التي بزت بلاغة» أي غلبت وسلبت. (ع)

(٤) قوله «الخارج من قوى» لعله عن. (ع)

(٥) قوله «لم تتجاوز ما سموا به» لعله: بما، أو لعله: فيما. (ع)

قاطعة على صحة ذلك. وأما تسمية السورة كلها بفاتحتها، فليست بتصيير الاسم والمسمى واحداً، لأنها تسمية مؤلف بمفرده، والمؤلف غير المفرد. ألا ترى أنهم جعلوا اسم الحرف مؤلفاً منه ومن حرفين مضمومين إليه، كقولهم: «صاد»، فلم يكن من جعل الاسم والمسمى واحداً، حيث كان الاسم مؤلفاً والمسمى مفرداً. الوجه الثالث: أن ترد السور مصدرةً بذلك، ليكون أول ما يقرع الأسماع مستقلاً بوجه من الإعراب، وتقدمة من دلائل الإعجاز. وذلك أن النطق بالحروف أنفسها كانت العرب فيه مستوية الأقدام: الأميون منهم وأهل الكتاب، بخلاف النطق بأسماء الحروف. فإنه كان مختصاً بمن خط وقرأ، وخالف أهل الكتاب، وتعلم منهم، وكان مستغرباً مستبعداً من الأمي التكلم بها استبعاد الخط والتلاوة، كما قال عز وجل: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَلَوْا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّوا بِإِصْبَاحٍ إِذَا لَزَأْتُمْ لَمُبْتَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨]. فكان حكم النطق بذلك - مع اشتهاؤه أنه لم يكن ممن اقتبس شيئاً من أهله - حكم الأفاضيل المذكورة في القرآن، التي لم تكن قريش ومن دان بدنيها في شيء من الإحاطة بها، في أن ذلك حاصل له من جهة الوحي، وشاهد بصحة/ ٩ نبوته، وبمنزلة أن يتكلم بالبطانة من غير أن يسمعه من أحد. واعلم أنك إذا تأملت ما أورده الله عز سلطانه في الفواتح من هذه الأسماء - وجدتها نصف أسامي حروف المعجم^(١) أربعة عشر سواء، وهي: «الألف، واللام، والميم، والصاد، والراء، والكاف،

(١) قال محمود رحمه الله: «واعلم أنك إذا تأملت ما أورده الله عز سلطانه في الفواتح من هذه الأسماء وجدتها نصف أسامي حروف المعجم... إلخ». قال أحمد: بقي عليه من الأصناف الحروف الشديدة، وقد ذكر تعالى نصفها: الهمزة المعبر عنها بالألف، والكاف، والقاف، والطاء. والمطبقة، وقد ذكر تعالى نصفها: الصاد، والطاء. والمنفتحة، وقد ذكر نصفها: الألف، والحاء، والراء، والسين، والعين، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والياء. وحروف الصفيير لما كانت ثلاثاً: السين، والصاد، والزاي؛ لم يكن لها نصف فذكر منها اثنين: السين، والصاد. وتلك العادة المأنوسة فيما يقصد إلى تنصيفه فلا يمكن فيتم الكسر. ألا ترى طلاق العبد وعدة الأمة ونحو ذلك؟ والحروف اللينة وهي ثلاثة: الألف، والياء، والواو. وذكر منها اثنين: الألف، والياء كحروف الصفيير. والمكرر وهو الراء. والهاوي وهو الألف. والمنحرف وهو اللام. وقد ذكرها. ولم يبق من أصناف الحروف خارجاً عن هذا النمط إلا ما بين الشدید والرخو، فإنه لم يقتصر منها على النصف؛ لأن ما ذكر زائداً على النصف اندرج في غيرها من الأصناف، فلم يمكن الاقتصار لها كالشديدة والرخوة فلم يكن بها عناية. وأما حروف الذلاقة والمصمتة فالصحيح ألا يُعدا صنفين، ولمن عدهما صنفين متميزين خبط طويل في جهة تمييزهما، حتى أبعد الزمخشري في مفصله في تمييزهما فقال: حروف الذلاقة التي يعتمد الناطق فيها على ذلق اللسان - أي طرفه - وهو تمييز مردود جداً: لأن من جمعتها: الميم، والباء، والفاء. ولا مدخل لطرف اللسان فيها. ثم لا يتم على هذا التمييز مطابقتها للمصمتة، إذ المصمتة مفسرة عنده بأنها حروف تكون عن تركيب كلمة رباعية فما زاد منها حتى يدرج معها أحد حروف الذلاقة، فكيف المقابلة بين الخروج من طرف اللسان وبين الصمت؟ فالحق أنهما صنفان ضعيف تمييزهما، فلم يعتبر جريانها على النمط المستمر =

والهاء، والياء، والعين، والطاء، والسين، والحاء، والقاف، والنون» في تسع وعشرين سورة على عدد حروف المعجم. ثم إذا نظرت في هذه الأربعة عشر وجدتتها مشتملة على أنصاف أجناس الحروف، بيان ذلك أن فيها من المهموسة نصفها: «الصاد، والكاف، والهاء، والسين، والحاء». ومن المجهورة نصفها: «الألف، واللام، والميم، والراء، والعين، والطاء، والقاف، والياء، والنون». ومن الشديدة نصفها: «الألف، والكاف، والطاء، والقاف». ومن الرخوة نصفها: «اللام، والميم، والراء، والصاد، والهاء، والعين، والسين، والحاء، والياء، والنون». ومن المطبقة نصفها: «الصاد، والطاء». ومن المنفتحة نصفها: «الألف، واللام، والميم، والراء، والكاف، والهاء، والعين، والسين، والحاء، والقاف، والياء، والنون». ومن المستعلية نصفها: «القاف، والصاد، والطاء». ومن المنخفضة نصفها: «الألف، واللام، والميم، والراء، والكاف، والهاء، والياء، والعين، والسين، والحاء، والنون». ومن حروف القلقلة نصفها: «القاف، والطاء». ثم إذا استقرت الكلم وتراكيبها، رأيت الحروف التي ألغى الله ذكرها من هذه الأجناس المعدودة مكثورة بالمذكورة منها، فسبحان الذي دقت في كل شيء حكمته. وقد علمت أن معظم الشيء وجله ينزل منزلة كله، وهو المطابق للطائف التنزيل واختصاراته، فكأن الله عز اسمه عدّد على العرب الألفاظ التي منها تراكيب كلامهم، إشارة إلى ما ذكرت من التبكيث لهم وإلزام الحجة إياهم. ومما يدل على أنه تغمد^(١) بالذكر من حروف المعجم أكثرها وقوعاً في تراكيب الكلم: (٢) أن الألف واللام لما تكاثر وقوعهما فيها جاءتا في معظم هذه

= في غيرهما من الأصناف البين امتيازها. وعد الزمخشري في هذا النمط حروف القلقلة، وذكر أن المذكور منها النصف: القاف، والطاء؛ وهم فإنها خمسة أحرف، لم يذكر منها في الفواتح سوى الحرفين المذكورين. وعلى الجملة فلا يقدم الناظر تخريج ما لم يجر على هذا النمط من الأصناف على وجه يمكن الاستئناس إليه.

(١) قوله «تغمد» لعله «تعمد» بالعين المهملة. (ع)

(٢) قال محمود رحمه الله: «ومما يدل على أنه تغمد بالذكر من حروف المعجم أكثرها وقوعاً في تراكيب الكلم أن الألف واللام... إلخ» قال أحمد رحمه الله: الألف المذكورة في الفواتح يحتمل أن يكون المراد بها الهمزة اللينة، وقد اضطرب فيها كلام الزمخشري في هذا الفصل، فعندما عد الحروف أربعة عشر حرفاً في الفواتح قال: إنها نصف حروف العربية، فهذا يدل على أن جملتها ثمانية وعشرون حرفاً، فلا بد من سقوط أحد الحرفين من هذا العدد إما اللينة أو الهمزة، وإلا كانت تسعة وعشرين. والظاهر أن الساقط الهمزة وعندما قال: في تسع وعشرين على عدد الحروف اقتضى هذا دخول الألفين في العدد. والظاهر من كلامه أن الألف عنده هي اللينة، فلذلك علل تسميتها بالألف بأن النطق لما تعذر بها أولاً استقرت الهمزة مكانها وفاء بمراعاة تلك اللطيفة التي قدمها من جعل مسمى الحرف أول اسمه. وأما عند النحاة فالألف المعدودة في حروف المعجم مفردة هي الهمزة؛ وأما اللينة فهي المعدودة مع اللام حيث يقولون: لام ألف، ويكتبونها على صورة «لا».

الفواتح مكررتين. وهي: «فواتح سورة البقرة، وآل عمران، والروم، والعنكبوت، ولقمان، والسجدة، والأعراف، والرعد، ويونس، وإبراهيم، وهود، ويوسف، والحجر». فإن قلت: فهلا عدّدت بأجمعها في أول القرآن؟ وما لها جاءت مفرقة على السور؟ قلت: لأنّ إعادة التنبيه على أنّ المتحدّى به مؤلف منها لا غير، وتجديده في غير موضع واحد أوصل إلى الغرض، وأقرّ له في الأسماع والقلوب من أن يفرد ذكره مرة، وكذلك مذهب كل تكرير جاء في القرآن، فمطلوب به تمكين المكرر في النفوس وتقريره، فإن قلت: فهلا جاءت على وتيرة واحدة؟ ولم اختلفت أعداد حروفها فوردت «صَ و قَ و نَ» على حرف، و «طه و طسّ و يسّ و حمّ» على حرفين، و «آلَمَ وَالرَّ و طسّمَ»، على ثلاثة أحرف، و «آلَمَصّ وَالْمَرّ»، على أربعة أحرف، و «كهيعصّ، وحمّ عسقّ»، على خمسة أحرف؟ قلت: هذا على إعادة افتنانهم في أساليب الكلام، وتصرفهم فيه على طرق شتى ومذاهب متنوعة؛ وكما أن أبنية كلماتهم على حرف وحرفين إلى خمسة أحرف لم تتجاوز ذلك، سلك بهذه الفواتح ذلك المسلك. فإن قلت: فما وجه اختصاص كل سورة بالفتحة/ب التي اختصت بها؟ قلت: إذا كان الغرض هو التنبيه - والمبادئ كلها في تأدية هذا الغرض سواء لا مفاضلة - كان تطلب وجه الاختصاص ساقطاً، كما إذا سمي الرجل بعض أولاده «زيداً»، والآخر «عمراً»، لم يقل له: لم خصصت ولدك هذا بزيد وذاك بعمرو؟ لأنّ الغرض هو التمييز وهو حاصل أية سلك؛ ولذلك لا يقال: لم سمي هذا الجنس بالرجل وذاك بالفرس؟ ولم قيل: للاعتماد الضرب؟ وللانصباب القيام؟ ولنقيضه القعود؟ فإن قلت: ما بالهم عدّوا بعض هذه الفواتح آية دون بعض؟ قلت: هذا علم توقيفي لا مجال للقياس فيه كمعرفة السور. أمّا «آلَمَ» فأية حيث وقعت من السور المفتحة بها؛ وهي ست. وكذلك «آلَمَصّ» آية، و«آلَمَرّ» لم تعدّ آية، و«آلَرّ» ليست بأية في سورها الخمس، و«طسّمَ» آية في سورتها، و«طه، ويسّ» آيتان، و«طسّ» ليست بأية، و«حمّ» آية في سورها كلها، و«حمّ، عسقّ» آيتان، و«كهيعصّ» آية واحدة، و«صَ و قَ و نَ» ثلاثتها لم تعدّ آية. هذا مذهب الكوفيين، ومن عداهم لم يعدّوا شيئاً منها آية. فإن قلت: فكيف عدّ ما هو في حكم كلمة واحدة آية؟ قلت: كما عدّ «الرحمّن» وحده و«مدهامتان» وحدها آيتين على طريق التوقيف، فإن قلت: ما حكمها في باب الوقف؟ قلت: يوقف على جميعها وقف التمام إذا حملت على معنى مستقل غير محتاج إلى ما بعده؛ وذلك إذا لم تجعل أسماء للسور ونعت بها كما ينعت بالأصوات، أو جعلت وحدها أخبار ابتداء محذوف كقوله عزّ قائلًا: ﴿آلَ ٱلرَّ ٱللّٰهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] أي هذه آلَم ثم ابتداء فقال: ﴿ٱللّٰهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ٢]. فإن قلت: هل لهذه الفواتح محل من الإعراب^(١)؟ قلت: نعم لها محل فيمن جعلها أسماء للسور؛ لأنها عنده كسائر الأسماء

(١) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت: ما محل هذه الفواتح من الإعراب... إلخ؟ قال أحمد رحمه =

الأعلام. فإن قلت: ما محلها؟ قلت: يحتمل الأوجه الثلاثة، أما الرفع: فعلى الابتداء، وأما النصب والجر، فلما مرّ من صحة القسم بها وكونها بمنزلة: الله، والله على اللغتين. ومن لم يجعلها أسماء للسور، لم يتصور أن يكون لها محل في مذهبه، كما لا محل للجمل المبتدأة وللمفردات المعدّة.

﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾

فإن قلت: لم صحت الإشارة بذلك إلى ما ليس ببعيد^(١)؟ قلت: وقعت الإشارة إلى «آلَم» بعد ما سبق التكلم به وتقضى، والمتقضى في حكم المتباعد، وهذا في كل كلام؛ يحدث الرجل بحديث ثم يقول: وذلك ما لا شك فيه. ويحسب الحاسب ثم يقول: فذلك كذا وكذا. وقال الله تعالى: ﴿لَا فَاْرِضْ وَلَا يَكْرَهُ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]. وقال: ﴿ذَلِكَ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧]، ولأنه لما وصل من المرسل إلى المرسل إليه، وقع في حد البعد، كما تقول لصاحبك وقد أعطيت شيئا: «احتفظ بذلك». وقيل معناه: ذلك الكتاب الذي وعدوا به. فإن قلت: لم ذكر اسم الإشارة - والمشار إليه مؤنث وهو السورة^(٢)؟ قلت: لا أخلو من أن أجعل الكتاب خبره أو صفته. فإن جعلته خبره، كان ذلك في معناه، ومسماه مسماه، فجاز إجراء حكمه عليه في التذكير، كما أجرى عليه في التأنيث في قولهم: من كانت أمك. وإن جعلته صفته، فإنما أشير به/ ١١٠ إلى الكتاب صريحا؛ لأن اسم الإشارة مشار به إلى الجنس الواقع صفة له؛ تقول: هند ذلك الإنسان، أو ذلك الشخص فعل كذا؛ وقال الذبياني: [من البسيط]

== الله: وإنما جاز النصب مع القسم فيما لا يعقبه معطوف مجرور. فأما ما يعقبه معطوف مجرور مثل ص وق ون فإنه لا يجوز فيه النصب مع القسم البتة، ويحمله على إضمار فعل، أو على أن الفتح في موضع الجر. وأما على وجه بدنه فيما تقدم فيجوز النصب مع القسم في جميعها فجدد به عهداً. وعلى النصب بإضمار فعل أعربها سيبويه في كتابه.

(١) قال محمود رحمه الله: «إن قلت لم صحت الإشارة بذلك إلى ما ليس ببعيد... إلخ؟ قال أحمد رحمه الله: ولأن البعد هنا باعتبار علو المنزلة، وبعد مرتبة المشار إليه من مرتبة كل كتاب سواء كما يقطعون بشم للإشعار بتراخي المراتب. وقد يكون المعطوف سابقاً في الوجود على المعطوف عليه وسيأتي أمثاله.

(٢) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت: لم ذكر اسم الإشارة... إلخ؟ قال أحمد رحمه الله: ولو مثل ذلك بقول القائل: حصان كانت دابتك، لكان أقوم وأسلم من الفرق بما في لفظ «من» من الإبهام الصالح للذكر والمؤنث. ومثل هذا قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ﴾ فيمن وصل الكلام فجعل (هم العدو) جملة في موضع المفعول الثاني للحسبان، وعدل عن أن يقول: هي العدو، نظراً إلى المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر عن الصيحة، فذكر وجمع لما كان المبتدأ هو الخبر في المعنى. وقد وجه الشيخ أبو عمرو قول الزمخشري، وتسمى الجملة بالتاء والياء عقيب قوله: والكلام هو المركب من كلمتين - بهذا التوجيه

نُبِّثْتُ نُعْمَى عَلَى الْهَجْرَانِ عَاتِبَةً سُقِيًا وَرُغِيًا لِذَلِكَ الْعَاتِبِ الزَّارِي^(١)
فإن قلت: أخبرني عن تأليف ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ مع ﴿الْمَ﴾. قلت: إن جعلت ﴿الْمَ﴾
اسماً للسورة ففي التأليف وجوه: أن يكون ﴿الْمَ﴾ مبتدأ، و﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ ثانياً،
و﴿الْكِتَابُ﴾ خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول. ومعناه: أن ذلك الكتاب هو الكتاب
الكامل، كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتاباً، كما
تقول: هو الرجل، أي الكامل في الرجولية، الجامع لما يكون في الرجال من مرضيات
الخصال. وكما قال: [من الطويل]

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٢)

(١) عوجوا فحيوا لنعم دمنة الدار ماذا يحيون من نؤي وأحجار؟
لقد أراني ونعمى لاهيين بها والدهر والعيش لم يهمهم بإمرار
نبئت نعمي على الهجران عاتبة سقياً ورغياً لذلك العاتب الزاري
للنابغة الذبياني. والعوج: عطف رأس البعير بالزمام. ونعم: اسم محبوبته. والدمنة: ما تلبد من البعر
والرماد والقمامة، والمراد مطلق الآثار. والنؤي: الحاجز حول الخياء لئلا يدخله الماء. والمراد
بالأحجار: الأثافي التي تنصب عليها القدور، أو بقية الجدران، وهم بالشيء: أرادته، وأصله الإدغام،
وفكه هنا لغة، أي لم يهم كل منهما. والإمرار: صيرورة الشيء مرا، والإحلاء: صيرورته حلواً،
وجعل الطعم مرا، وجعله حلواً. ويروى زارية بدل عاتبة. والزاري: العاتب، يقال: زرى عليه يزري
إذا عاب عليه. وقوله ماذا يحيون: استشعار للخطأ في الأمر بالتحية ورجوع عنه لأنه لا يجدي شيئاً. و
«من» بيان لماذا، وفيه معنى التحقير، ونعمى: عطف على ضمير النصب، والواو للحال، أي والحال
أن الدهر والعيش لم يتغير كل منهما إلى البؤس. شبههما بما تصبح منه الإرادة على طريق الكناية،
فأسند لهما الهم تخيلاً، أو استعار الهم للمشاركة والقرب تصريحاً، وشبههما بالمطعم فأنبت لهما
الإمرار، أو استعاره لتكدرهما ونقصهما لجامع كراهية النفس لكل. وعلى الهجران: أي مع هجرانهما،
أو لأجل هجراني لهما. وسقياً، ورغياً: منصوبان على المصدرية، أي سقاها الله ورعاها. وذلك إشارة
إلى الإنسان أو الشخص وهي المراد، ووصفها بما للذكر تعظيماً لها وتفخيماً لشأنها.
ينظر: ديوانه (٤٩)، مشاهد الإنصاف ٢٦/١، الدر المصون ١٠٧/٣.

(٢) وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
للأشهب بن رميلة. وقيل لحريث بن مخفض. والذي: أصله الذين، فخذفت النون تخفيفاً.
وروي: وإن الألى، وهو بمعنى الذين، وهم المذكورون في أول الأبيات وهو: [من الطويل]
ألم تر أنني بعد عمرو ومالك وعروة وابن الهول لست بخالد
وحانت: أتى حين هلاكها، وهو كناية عن الهلاك. ويقال: حان حيناً: هلك، وأحانه الله: أهلكه؛
فهو حقيقة. وفلج - بالفتح - اسم موضع بطريق البصرة. ودماؤهم: نفوسهم. وهم القوم كل القوم:
أي هم المختصون بجميع صفات الرجال الحميدة دون غيرهم.
ينظر الدر المصون (٨١/١)، والكتاب (١٨٦/١ - ١٨٧)، والخزانة (٥٠٧/٢)، وابن الشجري
(٣٠٧/٢)، وشواهد المغني للسيوطي (١٧٥)، وابن يعيش (١٥٥/٣)، ورصف المباني (٣٤١)،
الهمع (٤٩/١)، الدرر (٢٠٤/١)، ولسان العرب (فلج)، والمؤتلف والمختلف ص ٣٣، المقاصد =

وأن يكون الكتاب صفة، ومعناه: هو ذلك الكتاب الموعود، وأن يكون ﴿الْم﴾ خبر مبتدأ محذوف، أي هذه «الْم»، ويكون ذلك خبراً ثانياً أو بدلاً، على أن الكتاب صفة، وأن يكون: هذه «الْم» جملة، وذلك الكتاب جملة أخرى. وإن جعلت «الْم» بمنزلة الصوت، كان ذلك مبتدأ خبره الكتاب، أي ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل^(١). أو الكتاب صفة والخبر ما بعده، أو قدّر مبتدأ محذوف، أي هو - يعني المؤلف من هذه الحروف - ذلك الكتاب. وقرأ عبد الله: «الْم تنزيل الكتاب لا ريب فيه». وتألّف هذا ظاهر.

والريب: مصدر رابني، إذا حصل فيك الريبة، وحقيقة الريبة: قلق النفس واضطرابها، ومنه ما روى الحسن بن علي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «دَغَ مَا يُرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيْبُكَ (١٤)؛ فَإِنَّ الشُّكَّ رِيْبَةٌ، وَإِنَّ الصُّدُقَ طُمَأْنِينَةٌ» أي: فإن كون الأمر مشكوكاً فيه مما

١٤ - ورد عن جماعة من الصحابة؛ منهم الحسن بن علي، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر. أما حديث الحسن:

فأخرجه النسائي (٣٢٧/٨) باب الحث على ترك الشبهات.

والترمذي (٥٧٦/٤، ٥٧٧) كتاب صفة القيامة (٢٥١٨)، وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (٢٠٠/١).

وابن حبان في صحيحه؛ كما أورده الهيثمي في موارد الظمان ص ١٣٧ كتاب المواقيت باب ما جاء في القنوت (٥١٢).

والحاكم في المستدرک (١٣/٢) كتاب البيوع، وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، ورواه أيضاً (٩٩/٤) وسكت عنه، وقال الذهبي: سنده قوي.

وأبو نعيم في الحلية (٢٦٤/٨)، والبغوي في شرح السنة (٢١٠/٤) (٢٠٢٥ - بتحقيقنا).

وعبد الرزاق في المصنف (١١٧/٣) برقم (٤٩٨٤).

«وإسناده صحيح».

=

= النحوية ٤٨٢/١، المقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١، ومغني اللبيب ١٩٤/١، ٥٥٢/٢، صناعة الإعراب ٥٣٧/٢.

(١) قوله - أي ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل.

خلاصة هذا الموضع أن البلاغيين لاحظوا أن «ذلك» إشارة للبعيد بدليل لام البعد، والكتاب منا جد قريب، فلماذا أشير بالبعيد إلى القريب؟ وجوابه أن إشارة البعد تدل على بعد المنزلة، فإذا ضمت إليها دلالة أل في الكتاب صار المعنى: هذا الكتاب الرفيع القدر الكامل في كل ما حواه لا شك فيه هدى للمتقين ولعل هذا هو المراد - والله أعلم.

وهذا الموقع وهو - تعريف. المسند إليه بطريق الإشارة. له عند البلاغيين مبحث متين، وقد جمعوا له معاني كثيرة من خلال دراستهم للقرآن، وكلام خاتم المرسلين، وشعر العرب، ما جعله باباً واسعاً من أبواب البلاغة العربية ومن أراد الوقوف عليه فليراجع مصنفات البلاغيين.

ينظر: المطول ٧٧ وما بعدها والإيضاح بتحقيق خفاجي ٣٢/٢ وما بعدها، وفتح القدير ٣٣/١، وروح المعاني ١٠٥/١، علم المعاني في فتح القدير للشوكاني ٥٢/١ وما بعدها، والجمل في الفتوحات الألفية ١١/١.

تقلق له النفس ولا تستقر، وكونه صحيحاً صادقاً مما تطمئن له وتسكن، ومنه: ريب الزمان، وهو ما يقلق النفوس، ويشخص بالقلوب من نوائبه، ومنه: أنه مر بظبي حاقف^(١) فقال: «لَا يُرْبُهُ أَحَدٌ بِشَيْءٍ» (١٥). فإن قلت: كيف نفى الريب على سبيل الاستغراق؟

= أما حديث أنس:

فأخرجه أحمد في المسند (١٥٣/٣) من طريق يحيى بن إسحاق قال: أخبرني أبو عبد الله الأسدي قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله - ﷺ -: «اتقوا دعوة المظلوم وإن كان كافراً؛ فإنه ليس دونها حجاب»، وقال رسول الله - ﷺ -: «دع ما يريك إلى ما لا يريك».

أما حديث ابن عمر:

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣٥٢/٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٢٠/٢) و(٣٨٦/٦) من طريق عبد الله بن أبي رومان عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر به. والخطيب في التاريخ (٣٨٧/٢) من رواية قتيبة بن سعيد عن مالك ثم قال: «وهذا الحديث باطل عن قتيبة عن مالك، وإنما يحفظ عن عبد الله بن أبي رومان عن ابن وهب عن مالك. واه، تفرد واشتهر به ابن أبي رومان وكان ضعيفاً» ١. هـ. وقال أبو نعيم في الحلية:

«غريب من حديث مالك تفرد به ابن أبي رومان عن ابن وهب»، ورواه القضاعي في مسند الشهاب (٦٤٥) من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي - ﷺ - ويراجع فتح الوهاب للغماري (٤٥٥/١) رقم (٤٠٨).

قال الحافظ ابن حجر في تخريج الكشاف:

أخرجه الترمذي في آخر الطب، والحاكم في الأحكام والبيوع، والطبراني والبزار، ورواه البيهقي في الشعب بلفظ: «فإن الشريعة، والخير طمأنينة». انتهى.

١٥ - أخرجه النسائي (١٨٣/٥): كتاب الحج: باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد، حديث رقم (٢٨١٨) وأحمد (٤٥٢/٣)، ومالك في الموطأ (٣٥١/١) كتاب الحج: باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد حديث (٧٩)، وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١٧١/٦) كتاب الهبات: باب ما جاء في هبة المشاع، وأيضاً في (٣٢٢/٩): كتاب الضحايا: باب ما جاء في حمار الوحش...، وابن حبان في صحيحه (٥١٣/١١) كتاب الهبة. باب ذكر إباحة قبول المرء الهبة للشيء المشاع بينه وبين غيره، والطبراني في معجمه الكبير (٢٥٩/٥) حديث برقم (٥٢٨٣)، والحديث صححه ابن حبان.

قال الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف»: أخرجه في الموطأ. والنسائي في الحج. وابن حبان من رواية عمر بن سلمة الضمري عن البهري، أن رسول الله - ﷺ - خرج يريد مكة وهو محرم، حتى إذا كان بالإنابة بين الرويثة والعرج، إذا ظبي حاتف في ظل وفيه سهم، فأمر رجلاً أن يقف عنده لا يُرْبِهِ أَحَدٌ من الناس حتى يجاوزوه. وإسحاق في مسنده: فقال لبعض القوم: «كن حتى يمر الناس ولا يربيه أحد بشيء» ١. هـ. البهري وقع في مسند أبي يعلى أن اسمه مخول، ولفظه: نبحت حبال لي بالأبواء فوق وقع فيها ظبي، فأفلت والحيل في رجله، فخرجت أقفوه فسبقني إليه رجل فاحتضنها، ثم ترافعنا إلى النبي - ﷺ - فجعله بيننا نصفين. انتهى.

(١) قوله «أنه مر بظبي حاقف» لعله: أنه صلى الله عليه وسلم إلخ. وفي الصحاح أنه عليه السلام مر بظبي حاقف في ظل شجرة، وهو الذي انحنى وتثنى في نومه اهـ. (ع)

وكم من مراتب فيه؟ قلت: ما نفى أن أحداً لا يرتاب فيه^(١) وإنما المنفى كونه متعلقاً للريب ومظنة له؛ لأنه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لمرتاب أن يقع فيه؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، فما أبعد وجود الريب منهم؟ وإنما عرفهم الطريق إلى مزيل الريب، وهو أن يحزروا أنفسهم ويروزوا قواهم في البلاغة، هل تتم للمعارضة أم تتضاءل دونها؟ فيتحققوا عند عجزهم أن ليس فيه مجال للشبهة ولا مدخل للريبة. فإن قلت: فهلا قَدَّم الظرف على الريب، كما قَدَّم على العَوَل في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عَوَلٌ﴾ [الصفافات: ٤٧]؟ قلت: لأنَّ القصد في إيلاء الريب حرف النفي، نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب، كما كان/ ١٠ ب المشركون يدعون، ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد، وهو أنَّ كتاباً آخر فيه الريب لا فيه؛ كما قصد في قوله: ﴿لَا فِيهَا عَوَلٌ﴾^(٢) تفضيل خمر الجنة على خمر الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي، كأنه قيل: ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة، وقرأ أبو الشعثاء: ﴿لَا رَيْبُ فِيهِ﴾ بالرفع، والفرق بينها وبين المشهورة، أنَّ المشهورة توجب الاستغراق، وهذه تجوز. والوقف على ﴿فِيهِ﴾ هو المشهور. وعن نافع وعاصم أنهما وقفا على ﴿لَا رَيْبٌ﴾ ولا بدَّ للواقف من أن ينوي خبراً. ونظيره قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا صَبْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠]، وقول العرب: لا بأس، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز. والتقدير: ﴿لَا رَيْبُ فِيهِ﴾.

﴿فِيهِ هُدًى﴾ الهدى مصدر على فعل، كالسرى والبكى، وهو الدلالة الموصلة إلى البغية، بدليل وقوع الضلالة في مقابلته. قال الله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ٢٤]. وقال تعالى: ﴿لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤]. ويقال: مهدي، في موضع المدح كـ «مهتد»؛ ولأنَّ اهتدى مطاوع هدى - ولن يكون المطاوع في خلاف معنى أصله - ألا ترى إلى نحو: غمه فاغتم، وكسره فانكسر، وأشباه

(١) قوله «أن أحداً لا يرتاب فيه» لعله أن أحداً يرتاب فيه. وقد يقال المراد ما نفى الريب على معنى أن أحداً لا يرتاب فيه. (ع)

(٢) قال السمين الحلبي وكان هذا الذي ذكره أبو القاسم الزمخشري بناءً منه على أن التقديم يفيد الاختصاص، وكان المعنى أن خمرة الآخرة اختصت بنفي الغول عنها بخلاف غيرها، وللمنازعة فيه مجال.

وقد رام بعضهم الرد عليه بطريق آخر، وهو أن العرب قد وصفت أيضاً خمر الدنيا بأنها لا تغتال العقول؛ قال علقمة [من البسيط]:

تَشْفِي الصَّدَاعَ وَلَا يُؤْذِيكَ صَالِبُهَا وَلَا يُخَالِطُهَا فِي الرَّأْسِ تَذْوِيمُ
وما أبعد هذا من الرد عليه، إذ لا اعتبار بوصف هذا القائل. انتهى. الدر.

ذلك، فإن قلت: فلم قيل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ والمتقون مهتدون^(١)؟ قلت: هو كقولك للعزيز المكرم: «أعزك الله وأكرمك»، تريد طلب الزيادة إلى ما هو ثابت فيه واستدامته، كقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾. ووجه آخر، وهو أنه سماهم عند مشارفتهم؛ لاكتساء لباس التقوى، متقين، كقول رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» (١٦) وعن ابن

١٦ - أخرجه مالك (٤٥٤/٢ - ٤٥٥) كتاب الجهاد - باب ما جاء في السلب في النفل: حديث (١٨) وأحمد (٢٩٥/٥، ٣٠٦) والبخاري (٢٤٧/٦) كتاب فرض الخمس - باب من لم يخمس الأسلاب - حديث (٣١٤٢) ومسلم (١٣٧٠/٣): كتاب الجهاد والسير. باب استحقاق القاتل سلب القتيل حديث (١٧٥١/٤١) وأبو داود (١٥٩/٣) كتاب الجهاد - باب في السلب يُعطى القاتل حديث (٢٧١٧) وابن ماجه (٩٤٦/٢): كتاب الجهاد - باب المبارزة والسلب - حديث (٢٨٣٧) والترمذي (١١١/٤) كتاب السير: باب ما جاء في من قتل قتيلاً - حديث (١٥٦٢).

والحميدي (٢٠٤/١) رقم (٤٢٣) والدارمي (٢٢٩/٢) كتاب السير باب من قتل قتيلاً فله سلبه وأبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» رقم (٧٧٦) وابن الجارود (١٠٧/٦) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٢٦/٣) والبيهقي (٥٠/٩) والبغوي في شرح السنة (٦١٢/٥) - بتحقيقنا من طريق يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عنه. مطولاً ومختصراً وقال الترمذي: حسن صحيح.

وأخرجه أحمد (٣٠٧/٥) عن إسحاق بن عيسى والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٢٧/٣) من طريق ابن المبارك كلاهما عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي قتادة الأنصاري أنه قتل رجلاً من الكفار فنقله - النبي - ﷺ - سلبه ودرعه فباعه بخمسة أواق. وابن المبارك من قدماء أصحاب ابن لهيعة. وللحديث شاهد من حديث أنس بن مالك.

أخرجه أبو داود (٧٨/٢) كتاب الجهاد: باب في السلب يعطى للقاتل حديث (٢٧١٨) والدارمي (٢٢٩/٢) كتاب الجهاد والسير، باب من قتل قتيلاً فله سلبه وابن حبان (١٦٧١ - موارد) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٢٧/٣) والحاكم (٣٥٣/٣) وأبو داود الطيالسي (١٠٨/٢) - ١٠٩ - منحة رقم (٢٣٧٤) والبيهقي (٣٠٦/٦ - ٣٠٧) كتاب قسم الفية: باب السلب للقاتل وأحمد (١١٤/٣) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ - يوم حنين: «من قتل قتيلاً فله سلبه»...

(١) قال محمود رحمه الله: «فإن قلت: فلم قيل هدى للمتقين والمتقون مهتدون... إلخ». قال أحمد رحمه الله: الهدى يطلق في القرآن على معنيين: أحدهما الإرشاد وإيضاح سبيل الحق. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾. وعلى هذا يكون الهدى للضال باعتبار أنه رشد إلى الحق، سواء حصل له الاهتداء أو لا. والآخر خلق الله تعالى الاهتداء في قلب العبد، ومنه: (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) فإذا ثبت وروده على المعنيين فهو في هذه الآية يحتمل أن يراد به المعنيان جميعاً. وأما قول الزمخشري: إن القرآن لا يكون هدى للمعلوم بقاؤهم على الضلالة، فإنما يستقيم إذا أريد بالهدى خلق الاهتداء في قلوبهم. وأما إذا أريد معناه الأول، فلا يمتنع أن الله تعالى أرشد الخلق أجمعين، وبين للناس ما نزل إليهم، فمنهم من اهتدى، ومنهم من حقت عليهم الضلالة. هذا مذهب أهل السنة.

عباس رضي الله عنهما: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْحَجَّ فَلْيَغْجَلْ؛ فَإِنَّهُ يَمْرُضُ الْمَرِيضُ، وَتَضِلُّ

= قال أبو داود: هذا حديث حسن.

وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وصححه أيضاً ابن حبان.

وله شاهد أيضاً من حديث سمرة بن جندب.

أخرجه أحمد (١٢/٥) وابن ماجه (٩٤٧/٢) كتاب الجهاد: باب المبارزة والسلب حديث (٢٨٣٨) والبيهقي (٣٠٩/٦) من طريق نعيم بن أبي هند عن ابن سمرة بن جندب عن أبيه قال: قال رسول الله - ﷺ -: «من قتل فله السلب».

قال البوصيري في «الزوائد» (٤١٦/٢): هذا إسناد فيه ابن سمرة بن جندب واسمه سليمان بن سمرة بن جندب.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن القطان: حاله مجهول وباقي رجال الإسناد ثقات. ١. هـ.

وفي الباب عن سلمة بن الأكوع وعوف بن مالك وابن عباس وجابر.

أما حديث سلمة بن الأكوع.

أخرجه مسلم (١٣٧٤/٣ - ١٣٧٥) كتاب الجهاد والسير: باب استحقاق القاتل سلب القاتل حديث (١٧٥٤/٤٥) من طريق إياس بن سلمة قال: حدثني أبو سلمة بن الأكوع قال: غزونا مع رسول الله - ﷺ - هوازن... الحديث.

أما حديث عوف بن مالك.

أخرجه مسلم (١٣٧٣/٣) كتاب الجهاد والسير: باب استحقاق القاتل سلب القاتل حديث (٤٣/١٧٥٣) عن عوف بن مالك قال خَرَجْتُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، فِي غَزْوَةِ مُؤْتَةَ. وَرَأَيْتُنِي مَدْدِي مِنَ الْيَمَنِ. وَسَأَقُ الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - بِنَحْوِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ عَوْفٌ: قُلْتُ: يَا خَالِدُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي اسْتَكْرَهْتُ.

أما حديث ابن عباس.

فأخرجه أبو نعيم في الحلية (٤٥/٨) من طريق إبراهيم بن أدهم عن مقاتل بن حيان عن عكرمة عن ابن عباس.

قال أبو نعيم: غريب من حديث إبراهيم لم نكتبه إلا من هذا الوجه.

تنبيه: عزا الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث المختصر» (١٥٢/٢) هذا الحديث لأبي نعيم في «الحلية» بلفظ: من قتل قتيلاً فله سلبه وليس كما قال فاللفظ هو كما تقدم.

حديث آخر عن ابن عباس.

أخرجه أحمد (٢٨٩/١) من طريق مقسم عنه أن النبي - ﷺ - مرَّ على أبي قتادة وهو عند رجل قد قتله فقال: دعوه وسلبه.

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٣٣/٥ - ٣٣٤) وقال: رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط بمعناه ورجال أحمد والكبير رجال الصحيح غير عتاب بن زياد وهو ثقة.

حديث آخر:

ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٣٤/٥) عنه قال: انتهى عبد الله بن مسعود إلى أبي جهل يوم بدر وهو رقيد فاستل سيفه فضرب عنقه فندر رأسه ثم أخذ سلبه فأتى النبي - ﷺ - فأخبره أنه قتل أبا جهل فاستحلفه بالله ثلاث مرات، وحلف، فجعل له سلبه.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني وفيه إسماعيل بن أبي إسحاق أبو إسرائيل الملائي وهو ضعيف. =

الضلالة، وتُكْتَفُ الْحَاجَةُ» (١٧) فَسَمِيَ الْمَشَارِفُ لِلْقَتْلِ وَالْمَرَضِ وَالضَّلَالِ: «قَتِيلًا وَمَرِيضًا، وَضَالًا»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَجْرًا كَبِيرًا﴾ [نوح: ٢٧]، أَي صَائِرًا إِلَى الْفُجُورِ وَالْكَفْرِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَا قِيلَ: هَدَى لِلضَّالِّينَ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ الضَّالِّينَ فَرِيقَانِ: [فَرِيقٌ] عِلْمُ بَقَاؤِهِمْ عَلَى الضَّلَالَةِ وَهُمْ الْمَطْبُوعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَفَرِيقٌ عِلْمُ أَنَّ مَصِيرَهُمْ إِلَى الْهَدْيِ؛ فَلَا يَكُونُ هَدَى لِلْفَرِيقِ الْبَاقِينَ عَلَى الضَّلَالَةِ، فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ هَدَى لِهَؤُلَاءِ، فَلَوْ جِيءَ بِالْعِبَارَةِ الْمَفْصُحَةِ عَنْ ذَلِكَ لَقِيلَ: هَدَى لِلصَّائِرِينَ إِلَى الْهَدْيِ بَعْدَ الضَّلَالِ، فَاخْتَصَرَ الْكَلَامَ بِإِجْرَائِهِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا، فَقِيلَ: هَدَى لِلْمَتَّقِينَ. وَأَيْضًا فَقَدْ جُعِلَ ذَلِكَ سَلَمًا إِلَى

= - حديث جابر:

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٩/٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْوَلِيدِ ثَنَا هِشَامٌ عَنْ شَرِيكَ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَارَزَ عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَجُلًا يَوْمَ مَوْتِهِ فَقَتَلَهُ فَنَفَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - سَيْفَهُ وَتَرْسَهُ. وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ صَالِحٍ ثَنَا شَرِيكَ بِهِ وَأَخْرَجَهُ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمُخْتَصَرِ» (١٥٤/٢) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ - الطَّبْرَانِيِّ - فِي الْأَوْسَطِ نَا أَحْمَدُ بْنُ خَلِيدٍ نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ نَا شَرِيكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَارَزَ عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ مَوْتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ فَنَفَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - سَلْبَهُ وَخَاتَمَهُ... وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٣٣٤/٥) وَقَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ. وَفِيهِ ضَعْفٌ أ.هـ.

وقال ابن حجر في «تخريج أحاديث المختصر» (١٥٤/٢): حديث حسن.

قال الحافظ ابن حجر في تخريج الكشاف به.

متفق عليه من حديث أبي قتادة، وفيه قصته، وغلط الطيبي فقرأه لأبي داود عن ابن عباس - رضي الله عنهما - والذي فيه أنه قال يوم بدر:

«من قتل قتيلاً فله كذا وكذا»، لم يقل: «فله سلبه». انتهى.

١٧ - أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٩٦٢/٢) كِتَابَ الْمَنَاسِكِ بَابَ الْخُرُوجِ إِلَى الْحَجِّ، حَدِيثُ (٢٨٨٣) وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (٢١٤/١) وَفِي (٣٢٣/١) وَفِي (٣٥٥/١).

وذكره الزيلعي في تخريج الكشاف (٤١/١) وعزاه إلى إسحاق بن راهويه في مسنده:

من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أو عن الفضل بن عباس أو عن أحدهما، عن صاحبه.

وأخرجه أبو داود (١٤١/٢): كتاب المناسك: حديث رقم (١٧٣٢) وأحمد في مسنده (٢٢٥/١)

وعبد بن حميد في مسنده ص (٣٧) حديث (٧٢٠) والدارمي (٢٨/٢): كتاب المناسك: باب من أراد الحج فليستعجل.

من طريق مهران أبي صفوان عن ابن عباس بلفظ «من أراد الحج فليستعجل».

قال الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف»: موقوف، عزاه الطيبي لأبي داود وحده مرفوعاً،

وقال: ليس فيه الزيادات، يعني قوله فيه يمرض إلى آخره انتهى. والحديث بتمامه عند ابن ماجه

وأحمد وإسحاق في مسنديهما مرفوعاً، وفيه أبو إسرائيل المكي، وهو صدوق سيء الحفظ. انتهى.

تصدير السورة التي هي أولى الزهراوين وسمام القرآن وأول المثاني، بذكر أولياء الله والمرتضين من عباده.

والمتقي في اللغة اسم فاعل، من قولهم: «وقاه فاتقى». والوقاية: فرط الصيانة، ومنه: فرس واق، وهذه الدابة تقي من وجاها، إذا أصابه ضلع^(١) من غلظ الأرض، ورقة الحافر، فهو يقي حافره أن يصيبه أدنى شيء يؤلمه، وهو في الشريعة الذي/ ١١ أ يقي نفسه تعاطي ما يستحق به العقوبة من فعل أو ترك، واختلف في الصغائر^(٢)، وقيل: الصحيح، أنه لا يتناولها؛ لأنها تقع مكفرة عن مجتنب الكبائر، وقيل: يطلق على الرجل اسم المؤمن؛ لظاهر الحال، والمتقي لا يطلق إلا عن خبرة، كما لا يجوز إطلاق العدل إلا على المختبر.

ومحل ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ الرفع، لأنه خبر مبتدأ محذوف، أو خبر مع ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ لذلك، أو مبتدأ إذا جعل الظرف المقدم خبراً عنه، ويجوز أن ينصب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة أو الظرف، والذي هو أرسخ عرفاً في «البلاغة» أن يضرب عن هذه المحال صفحاً، وأن يقال: إن قوله: ﴿الْمَرْءُ﴾ جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و﴿ذَلِكَ أَلْكُتُبُ﴾ جملة ثانية، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثة، و﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ رابعة. وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متآخية آخذاً بعضها بعنق بعض، فالثانية متحدة بالأولى معتقة لها، وهلم جرا إلى الثالثة والرابعة؛ بيان ذلك أنه نبه أولاً على أنه الكلام المتحدى به، ثم أشير إليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال، فكان تقريراً لجهة التحدي، وشدّاً من أعضاده، ثم نفى عنه أن يتشبث به طرف من الريب، فكان شهادة وتسجيلاً

(١) قوله «من وجاها إذا أصابه ضلع» في الصحاح: الوجي: الوجد في الحافر. والضلع: الميل والاعوجاج والظلع: غمز في مشيته البعير. (ع)

(٢) قال محمود رحمه الله: «واختلف في الصغائر... إلخ». قال أحمد رحمه الله: ومن تمنى القدرية على الله تعالى اعتقادهم أن الصغائر ممحوة عنهم ما اجتنبوا الكبائر، وأنه يجب أن يعفو الله عنها لمجتنب الكبائر، كما يجب عندهم أن لا يعفو عن مرتكب الكبائر، وهذا هو الخطأ الصراح، والمحادة لآيات الله البينات وسُنَن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحاح. والحق أن غفران الصغائر - وإن اجتنبت الكبائر - موكول إلى المشيئة، كما أن غفران الكبائر موكول إليها أيضاً. ومن لا يعتقد ذلك وهم القدرية يضطرون إلى الوقوف عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ ٨ فإنه ناطق بالمواخذه بالصغائر. ويتحiron عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَقْفِزُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ فإنه مصرح بمغفرة الكبائر. أما أهل السنة فقد ألفوا بين هاتين الآيتين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْفِزُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَقْفِزُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فإن التقييد بالمشيئة في هذه يقضي على الآيتين المطلقتين.

بكماله؛ لأنه لا كمال أكمل مما للحق واليقين، ولا نقص أنقص مما للباطل والشبهة، وقيل لبعض العلماء: فيم لذتك؟ فقال: في حجة تتبختر اتضاحاً، وفي شبهة تتضاءل افتضاحاً. ثم أخبر عنه بأنه هدى للمتقين، فقرر بذلك كونه يقيناً لا يحوم الشك حوله، وحقاً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ثم لم تخل كل واحدة من الأربع، بعد أن رتبت هذا الترتيب الأنيق، ونظمت هذا النظم السري، من نكتة ذات جزالة^(١)، ففي الأولى: الحذف والرمز إلى الغرض بالطف وجه وأرشفه، وفي الثانية: ما في التعريف من الفخامة، وفي الثالثة: ما في تقديم الريب على الظرف، وفي الرابعة: الحذف، ووضع المصدر الذي هو: ﴿هُدًى﴾ موضع الوصف الذي هو: «هاد» وإيراده منكراً، والإيجاز في ذكر المتقين.

زادنا الله اطلاعاً على أسرار كلامه، وتبييناً لنكت تنزيلة، وتوفيقاً للعمل بما فيه.

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ إما موصول بالمتقين على أنه صفة مجرورة، أو مدح منصوب، أو

(١) قوله - ثم لم تخل كل واحدة.. «من نكتة ذات جزالة»

قلت: في كلامه بيان قوي لكن البلاغيين نظروا في هذه الجمل فوجدوها خلت من حرف العطف، وهذا دليل على كمال الانصال المعنوي بينها، وكما قالوا إن الفعل هو عين الوصل في الحقيقة؛ لأن المدار في المقاصد على المعاني وتواصلها، ولهذا أغنانا عن الوصل بالوار قوة الاتصال المعنوي، ولهذا سمي بكمال الاتصال، ولنستمع إلى قول القزويني في الإيضاح حيث يقول: «فإن وزان لا ريب فيه في الآية وزان نفسه في قولك جاءني الخليفة نفسه، فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال، بجعل المبتدأ ذلك، وتعريف الخبر باللام، كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أنه مما يرمى به جزافاً من غير تحقق، فأتبعه - لا ريب فيه - نفياً لذلك، إتباع الخليفة نفسه، إزالة لما عسى أن يتوهم السامع أنك في قولك جاءني الخليفة متجاوز أو ساء، وكذا قوله: «كان لم يسمعها كان في أذنيه وقرأ الثاني مقرر لما أفاده الأول...».

ثم يحدثنا عن إتباع «هدى للمتقين» لما قبلها بدون عاطف - أيضاً - فيقول:

«فإن هدى للمتقين معناه أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محقة وهذا معنى قولك - ذلك الكتاب - لأن معناه كما هو الكتاب الكامل، والمراد فيما له كماله في الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تفاوتت في درجات الكمال».

في قول صاحب الكشف: «وفي اسم الإشارة... إلخ» ١٤١/١ ما يفيد أن تعريف المسند إليه باسم الإشارة لأغراض عديدة مبثوثة في النص القرآني والحديث الشريف وكلام العرب، وقد سار البلاغيون في بحثهم عن هذه الأسرار وجمعوا منها زادا طيباً في مصنفاتهم. ومن هذا الزاد ما أوردوه في هذه الآية حيث قال القزويني «أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح».

«يراجع الإيضاح ٢٥/٢ وما بعدها مع تحقيق خفاجي عليه، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري لأبي موسى ٣١٢، وعلم المعاني في تفسير فتح القدير للشوكاني ٨٣/١ وما بعدها».